Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت

Supported by
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **لبنان**

منظّمات المجتمع المدني اللبنانية وإقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام

مشاركة أساتذة المدارس الرسمية والخاصّة وموظّفي القطاع العام في النضال لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، والاستراتيجيّات التي اعتمدوها، والتحدّيات التي واجهتهم

| أليكسي توما |

الخلفيّة

كانت الفترة المُمتدة بين العامين ٢٠١٢-٢٠١٧ حرجة للبنان، تميّزت بالعديد من الإضرابات والعصيان المدني، وبلغت ذروتها بين العامين ٢٠١٣-٢٠١٤ مع النضال الذي خاضه الأساتذة والمعلّمون وموظّفو القطاع العام تحت مظلّة هيئة التنسيق النقابية[١]. شهد لبنان خلال هذه الفترة أيضًا حالات من انعدام الاستقرار على الصعيدين السياسي والأمني، معظمها في ظل فراغ حكومي ورئاسي وبالتزامن مع اندلاع الحرب في سوريا. قبل العام ٢٠١٢، لم تعدّل الحكومة اللبنانية سلسلة الرتب الرواتب لموظّفي القطاع العام، بمن فيهم الأساتذة والمعلّمين، إلّا في العام ١٩٩٦ بعد سلسلة من الاحتجاجات الشبيهة لتلك التي حدثت في العام ٢٠١٢[٢]، وأدّت أوّلًا إلى إصدار الحكومة المرسوم ٧٢٤٦ لزيادة الحدّ الأدنى الشهري للأجور من ٣٣٣ إلى ٤٥٠ دولارًا أميركيًا وثانيًا إلى إطلاق مناقشات برلمانية لمراجعة سلسلة الرتب والرواتب لموظّفي القطاع العام والأساتذة والمعلّمين، قبل أن يقرّ البرلمان في العام ٢٠١٧ القانون ٤٦ الخاص بسلسلة الرتب والرواتب الجديدة، إلّا أن تنفيذه أتى انتقائيًا، وكانت المدارس الخاصّة الأكثر تضرّرًا منه[٣] (بو خاطر، ٢٠١٨).

وقفت هيئة التنسيق النقابية في طليعة الاحتجاجات والمفاوضات مع الحكومة بعد قرار زيادة أجور أساتذة الجامعات في العام ٢٠١١، الذي أدّى إلى الإخلال في الفارق التاريخي بين أجورهم وأجور أساتذة التعليم الثانوي[٤] والمُحدّد بستة درجات، وتزامن أيضًا مع اقتراح وزير المالية في حينه محمد الصفدي سلسلة رتب ورواتب غير مرضية[٥]. أدّت هذه العوامل، بالتوازي مع الافتقار لدعم الاتحاد العمّالي العام[٦]، إلى إطلاق سلسلة من الاحتجاجات والاعتصامات والمفاوضات والخلافات السياسية وإغلاق المدارس امتدّت لخمس سنوات بهدف إقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة في القطاع العام. إلى ذلك، برز ضمن هيئة التنسيق النقابية المكوّنة من اتحادات ونقابات عدّة، كلٌّ من حنّا غريب رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، ونعمة محفوظ الذي ترأس نقابة أساتذة التعليم الخاص، ومحمود حيدر رئيس رابطة موظّفي القطاع العام. سوف تركّز دراسة الحالة بشكل أكبر على حنّا غريب ونعمة محفوظ، وتأثيرهما على أساتذة القطاعين العام والخاص، والديناميكيّة بينهما، وتعاملهما مع الحكومة.

في الواقع، ساهم حجم حركة الأساتذة واستدامتها طوال هذه الفترة في توحيد الأحزاب السياسية المعارضة ضدّها. في البداية، انقسمت الأحزاب في دعمها لسلسلة الرتب والرواتب، بحيث انضمّ تيّار المستقبل والحزب التقدّمي الاشتراكي إلى التيّار الوطني الحرّ من فريق ٨ آذار، ضدّ خطاب حركة أمل وحزب الله اللذين ادّعيا دعمهما لزيادة الرواتب وحقوق الأساتذة. مع ذلك، كان واضحًا أن جميع الأطراف يعارضون رغبة هيئة التنسيق النقابية بإقرار سلسلة رتب رواتب جديدة، إذ مع نموّ هذه الحركة المطلبية، اتّحد المعسكران السياسيان (١٤ و٨ آذار) فيما اعتبروه تهديدًا لسلطتهم ونفوذهم وسعوا إلى إضعاف هيئة التنسيق النقابية[٧].

في هذا الصدد، لعب وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب دورًا محوريًا بالاشتراك مع رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل نبيه بري في تحديد كيفيّة تعامل الحكومة مع هيئة التنسيق النقابية[٨].

١ تجمّع يضمّ موظّفي القطاع العام وأساتذة التعليم الرسمي والخاص، وهي تتألف من الجمعيّات التالية: نقابة المعلمين في لبنان، رابطة معلمي التعليم الأساسي في المدارس الرسمية، رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، رابطة الأساتذة المتقاعدين في التعليم الثانوي، رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني، وموظّفي القطاع العام.

٢ بحسب مؤسّسة البحوث والاستشارات، ارتفعت الأسعار في لبنان بنسبة ١٠٠٪ بين العامين ١٩٩٦ و٢٠١١، وبنسبة ٤,٩٩٪ بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٧ وفقًا لإدارة الإحصاء المركزي (بو خاطر، ٢٠١٨).

٣ رودولف عبود، مقابلة شخصية.

٤ يعتبر أساتذة التعليم الثانوي العمود الفقري لهيئة التنسيق النقابية وكان يقودها حنا غريب الذي قاد أيضًا الهيئة.

٥ وفقًا لنعمة محفوض، اقترح الوزير جدولًا جديدًا لرواتب على هيئة التنسيق النقابية مباشرة بعد رفع الحدّ الأدنى للأجور، لكن الهيئة أشارت إلى أن مشروع القانون لا يلبّي احتياجاتها.

٦ أضعِف الاتحاد العمّالي العام من حكومات ما بعد الحرب خلال فترة التسعينيات بالتوازي مع تصاعد النفوذ السوري في لبنان، وذلك للقضاء على المعارضة ضدّ المبادرات الاقتصادية الحكومية.

٧ فاتن الحاج، مقابلة شخصية.

٨ فاتن الحاج، مقابلة شخصية.

هيئة التنسيق النقابية

تشكّل الفاعلون الرئيسيون المشاركون في معركة زيادة الأجور في القطاع العام من المتضرّرين فعليًا وبشكل مباشر، وتحديدًا من المنضوين تحت هيئة التنسيق النقابية، فيما شكّلت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي العمود الفقري والقوة الدافعة لها. على عكس معظم النقابات، كانت العضوية في هيئة التنسيق النقابية تلقائية، ووفقًا لأحدث البيانات المُتاحة مثّلت الهيئة في العام ٢٠١٣ نحو ١٥،٥٥٤ موظّفًا في القطاع العام، و ٩٢،٩٠٠ معلّمًا في المدارس الرسمية والخاصّة، و ٨٢،٣٠٠ متقاعد من القطاع العام (بو خاطر، ٢٠١٥). من هنا، اعتُبرت هيئة التنسيق النقابية واحدة من أكبر اتحادات العمّال اللبنانيين، ونتيجة لذلك ضمّت أعضاءً من خلفيات ديموغرافية وسياسية مختلفة.

قبل العام ٢٠١٢، كانت الاتحادات والنقابات تعمل بشكل مستقلّ إلى أن اتّحدت ضمن هيئة التنسيق تحت مطلب واحد وهو إقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة في القطاع العام[٩]. في الواقع، كان للأساتذة تاريخ طويل في التعبئة قبل أن ينضمّ إليهم لاحقًا موظّفو القطاع العام. أمّا أساتذة المدارس الخاصّة فقد اتّحدوا مع أساتذة المدارس الرسمية نظرًا لوجود سابقة تقضي بزيادة أجور أساتذة التعليم الخاصّ عند إقرار أي زيادة لأساتذة التعليم الرسمي[١٠].

تخضع عمليّات اتخاذ القرار في هيئة التنسيق النقابية للإجماع مع احتفاظ كلّ عضو بحقّ النقض. تُجري كلّ رابطة ضمن الهيئة تصويتًا داخليًا على مختلف القضايا مثل الإضرابات والاعتصامات، فيما تُجرى انتخابات المجموعات، مثل رابطة أساتذة التعليم الثانوي ونقابة المعلّمين، بانتظام كلّ عامين ما أعطى قادتها مزيدًا من الشرعية[١١]. عمليًا، أعاد أساتذة التعليم الثانوي انتخاب حنّا غريب رئيسًا لرابطتهم حتّى العام ٢٠١٥، بينما جدّدت نقابة المعلّمين انتخاب نعمة محفوظ حتّى العام ٢٠١٧.

خلال سنوات ذروة نشاط هيئة التنسيق النقابية، تقرّب العديد من منظّمات المجتمع المدني وائتلافاته[١٢] منها لتشكيل تحالف أكبر لا ينحصر نضاله في زيادة الرواتب فحسب، بل يتصدّى أيضًا لانعدام الاستقرار السياسي والفساد المُستشري في البلاد. كان الهدف يقضي بإنشاء تحالف أكبر حجمًا من شأنه، من الناحية النظرية، تشكيل واحدة من أكبر الحركات الاجتماعية في تاريخ البلاد، لكن الخلافات[١٣] بين منظّمات المجتمع المدني وهيئة التنسيق النقابية من جهة، فضلًا عن الخلافات الداخلية ضمن الهيئة نفسها حالت دون تحوّل هذا التحالف إلى حقيقة واقعة[١٤].

الاستراتيجيّات والتكتيكات

استفادت هيئة التنسيق النقابية من حجمها، وأطلقت عمليّة تعبئة الأساتذة والمعلّمين والموظّفين العامّين في العام ٢٠١٢ عبر وسائل ومستويات مختلفة من الحدّة، لاستخدامها كوسيلة ضغط في المفاوضات حول إقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة. احتجّ أعضاؤها في ساحة رياض الصلح، وأمام القصر الجمهوري، ووزارة التربية والتعليم العالي، والمطار ومرفأ بيروت. أيضًا، امتنع المعلّمون عن مراقبة الامتحانات الرسمية، ومن ثمّ تصحيحها. كذلك قاطعوا العام الدراسي وأجبروا المدارس على الإغلاق. وفي إحدى المرّات استمرّ الإضراب لنحو ٣٣ يومًا مُتتاليًا[١٥].

تفاوضت هيئة التنسيق النقابية بشكل مُتكرّر مع المسؤولين الحكوميين، واجتمعت وفود برئاسة حنّا غريب مع وزير التربية والتعليم آنذاك، الياس بو صعب، لمناقشة مراقبة الامتحانات الرسمية وتصحيحها (دكروب، ٢٠١٤). كذلك أجريت مفاوضات مع نبيه بري حول قانون سلسلة الرتب والرواتب والعوامل المؤثّرة على مناقشته في البرلمان (LBC، ٢٠١٤). كانت النقاشات والمفاوضات متوتّرة، وأدّت غالبًا إلى مزيد من التعبئة من هيئة التنسيق النقابية.

٩ نعمة محفوض، مقابلة شخصية.
١٠ قضى الاقتراح الأوّل للسلسة الذي قدّمته الحكومة إلى إلغاء هذه السابقة، وإعطاء الزيادة إلى موظّفي القطاع العام وأساتذة التعليم الرسمي.
١١ نعمة محفوض، مقابلة شخصية.
١٢ ضمّت منظّمات المجتمع المدني العديد من النقابات والاتحادات المهنية.
١٣ لم تتفق الجهات المشاركة على استراتيجية وأجندة موحّدتين، فيما اعترضت بعض المجموعات على العمل مع مجموعات أخرى.
١٤ نعمة محفوض، مقابلة شخصية.
١٥ فاتن الحاج، مقابلة شخصيّة.

على الرغم من الاختلافات والخلافات داخل الهيئة، إلّا أن أعضاءها فرضوا أنفسهم بإرادة وتصميم لسنوات عدّة بوحدة وتنسيق فريدين.

العوامل المؤثّرة واللحظات التحوّلية و»نوافذ السياسة"

من أجل فهم الأحداث التي وقعت والنتائج التي أعقبت الحراك بشكل كافٍ، من المهم تقييم الديناميكيّات الداخلية لأعضاء هيئة التنسيق النقابية، والخصائص والعلاقة بين حنّا غريب ونعمة محفوظ، ودور الحكومة والجهات الفاعلة فيها.

من المهم أن نتذكّر أن هيئة التنسيق النقابية تتكوّن من اتحادات ونقابات عديدة تغطّي درجات مُختلفة ضمن المهنة، وتضمّ بين أعضائها أفرادًا من انتماءات سياسية مختلفة. على المستوى التنظيمي، غالبًا طرح الأعضاء مطالب وأجندات مُتضاربة أدّت إلى خلق توتر بينهم[١٦]. على سبيل المثال، طالب موظّفو القطاع العام بأن تكون جداول درجات أجورهم متساوية لأساتذة التعليم الثانوي، لكن حنّا غريب رفض الاقتراح بحجّة المحافظة على سابقة تاريخية[١٧]. أيضًا، اختلف أساتذة المدارس الرسمية والخاصّة حول أساليب الاحتجاج، كون أساتذة التعليم الخاصّ هم أكثر عرضة لفقدان وظائفهم في حال مشاركتهم وتنفيذهم الإضرابات[١٨]. لعبت الانتماءات السياسية لكلّ عضو في الهيئة دورًا مهمًّا في عرقلة جهود منظّمات المجتمع المدني في الاتحاد مع هيئة التنسيق النقابية. أمّا الأخيرة فقد بقيت موحّدة فيما بينها على الرغم من الخلافات، إذ كان الهدف الحصول على سلسلة رتب ورواتب جديدة للجميع، لكنّهم لم يتفقوا على إنشاء حركة أكبر لمواجهة الحكومة والقادة السياسيين.

بدوره، لم يكن حنّا غريب، الذي ترأّس هيئة التنسيق النقابية، يريد تعريض وحدتها للخطر، بحيث أصرّ على وجوب التركيز على معركة الأجور. على عكس العديد من الأعضاء، لم يكن غريب مُنتسبًا لأي من الأحزاب المُشارك في الحكومة، في حين كان نعمة محفوظ عضوًا في حركة ١٤ آذار منذ فترة طويلة، وقد استخدم انتماءه لإقناع أعضاء الحكومة بمنح أساتذة التعليم الخاصّ سلم الأجور نفسه لأساتذة المدارس الرسمية. كان محفوظ أكثر ليونة في المفاوضات ومُستعدًّا لقبول التنازلات، في حين أصرّ غريب على تحسين الشروط والحصول على الأفضل. تبنّى غريب نهجًا متصلّبًا وكان متردّدًا في التعاون مع المسؤولين الحكوميين لإنهاء الحركة التعبوية[١٩].

اتّحدت الكتل الحكومية ضدّ رفع الأجور وحركة التعبئة، بحيث أعطت الياس بو صعب الضوء الأخضر للعمل نيابة عنها[٢٠]، وهو ما تُرجم بإصدار بو صعب إفادات نجاح لجميع الطلّاب عندما امتنع الأساتذة عن تصحيح الامتحانات الرسمية، ساحبًا بذلك أداة مساومة رئيسية من يد

١٦ معمة محفوض، مقابلة شخصية.
١٧ إسوة بجداول الرواتب التي تفرّق بين الأساتذة الجامعيين والأساتذة الثانويين، أيضًا تمتع أساتذة التعليم الثانوي برواتب أعلى تاريخيًا من موظّفي القطاع العام.
١٨ وفقًا لنعمة محفوض، تمتلك المدارس الخاصّة حرية أكبر من المدارس الرسمية في إنهاء عقود الموظّفين لديها.
١٩ نعمة محفوض، مقابلة شخصية.
٢٠ فاتن الحاج، مقابلة شخصية.

هيئة التنسيق النقابية[٢١]. لاحقًا، أدّت الخلافات الداخلية في الحزب الذي ينتمي له بو صعب إلى خروج البرلمان عن مساره وإطالة أمد البتّ بالقانون[٢٢]. أمّا تأثير نبيه بري فقد كان فعّالًا إذ عملت كتلته بشكل وثيق مع بو صعب في التفاوض مع هيئة التنسيق النقابية. وضع بري قانون سلسلة الرتب والوراتب كأولوية على جدول أعمال مجلس النوّاب[٢٣]، ولاحقًا وافقت الحكومة على العمل على سلسلة الرتب والرواتب المطلوبة مقابل الحصول على اعتذار من هيئة التنسيق النقابية، وقد حصلت عليها.

على الرغم من شعبية غريب ومحفوظ وإعادة انتخابهما، إلّا أن الكتل السياسية نجحت في تشكيل لائحة مُشتركة فازت في انتخابات النقابات والروابط. في الواقع، فازت لائحة مدعومة من الأحزاب السياسية بغالبية المقاعد في انتخابات رابطة أساتذة المدارس الثانوية الرسمية في العام ٢٠١٥، فيما انخفضت المقاعد المؤيّدة لغريب من ٥ إلى مقعدين، والتي أُعقِبت بخروجه من الهيئة[٢٤]. في العام ٢٠١٧، تلقّى محفوظ الضربة نفسها في نقابة المعلّمين. وصِفت هذه الأحداث بأنها استيلاء سياسي على هيئة التنسيق النقابية التي جُرِّدت من حصن وجّهها طوال سنوات نشاطها الفاعل[٢٥].

غطّت وسائل الإعلام التقليدية، بشكل مكثّف، عمل ومظاهرات هيئة التنسيق النقابية، التي باتت مشهدًا مألوفًا على معظم محطّات التلفزيون خلال سنوات الذروة. حظيت القضية باهتمام كبير من وسائل الإعلام المطبوعة مثل الأخبار والنهار والسفير وغيرها، أمّا التلفزيونات فقد غطّتها بدرجة أقل، وكان تلفزيون الجديد أبرزها. بلغ التأييد الشعبي للحركة ذروته في العام ٢٠١٤، قبل أن ينقلب الرأي العام على الأساتذة والمعلّمين بسبب مقاطعتهم العام الدراسي[٢٦]، إذ صُوِّروا على أنهم يستخدمون الطلّاب كأداة لزيادة أجورهم.

نتيجة السياسة

على الرغم من الهزول الذي أصاب هيئة التنسيق النقابية، إلّا أن البرلمان وافق أخيرًا على سلسلة الرتب والرواتب وأصدر القانون ٤٦

٢١ تاريخيًا، استخدم الأساتذة الامتحانات الرسمية كوسيلة ضغط على الحكومات لرفع رواتبهم.
٢٢ أدّت الخلافات بين الياس بو صعب والنائب ابراهيم كنعان إلى إعاقة جهود لجنة كنعان النيابية في دراسة القانون.
٢٣ نتج ذلك عن الضغوط التي مارستها هيئة التنسيق النقابية، وإنمّا أيضًا بهدف تهدئة حراكها.
٢٤ انتقل إلى رئاسة الحزب الشيوعي اللبناني.
٢٥ فاتن الحاج، مقابلة شخصية.
٢٦ فاتن الحاج، مقابلة شخصية.

في العام ٢٠١٧. طبعًا، لم تكن المسيرة مُعبّدة، إذ بمجرّد وصوله إلى البرلمان، واجه مشروع القانون المُقترح نقاشًا حادًّا حول كيفية تمويله، واستُخدم كأداة للصراع السياسي الداخلي إلى حين صدوره. في الواقع، أتت جداول الأجور الجديدة نتاجًا لنضال استمرّ لأكثر من خمس سنوات أدّت إلى إقرارها في النهاية حتّى لو لم تنفّذ بشكل كامل، ولا يزال أعضاء الحكومة يدّعون حتّى اليوم عدم قدرتهم على تمويل السلسلة، زاعمين أن تنفيذها بالكامل سوف يؤدّي إلى انهيار الاقتصاد[٢٧].

إلى ذلك، كانت المدارس الخاصّة من أبرز الرابحين، إذ رفعت الأقساط الدراسية سنويًا منذ العام ٢٠١٢ بحجّة زيادة رواتب الأساتذة والمعلّمين، ما ساهم في إثارة المشاعر المُعادية لهم بين الأهالي. إلى ذلك، امتنعت العديد من المدارس عن زيادة أجور طواقمها التعليمية، وفي حالات أخرى أتت الزيادات على حساب حرمان الأساتذة والمعلّمين من المُكتساب والملحقات الطويلة الأمد[٢٨]. في النهاية، طُبِّق القانون بشكل غير مُتناسب بين أساتذة المدارس الرسمية وموظّفي القطاع العام، ولم يطبّق إلّا في بضعة مدارس خاصّة[٢٩].

الخلاصة

- ثبُتت فعالية استراتيجيّات المناصرة الواسعة النطاق، والتهديد بالإضرابات، ومقاطعة الامتحانات، وتنظيم احتجاجات متواصلة على مدى سنوات عدّة، لا سيّما في الضغط على الحكومة لإعداد سلسلة رتب ورواتب جديدة، وجعلها أولوية وطنية، وإصدارها بموجب القانون ٤٦/٢٠١٧.
- تجاوزت تطلّعات أعضاء هيئة التنسيق النقابية لتحسين أجورهم انتماءاتهم السياسية، وخلقت وحدة بينهم لاتباع نهج جماعي ضدّ الحكومة من أجل تأمين مصالحهم الجماعية.
- شكّل حجم الحركة عاملًا رئيسيًا ساهم في نجاحها إنّما أيضًا عقبة أمامها. في الواقع، سمح حجم الهيئة بمقاومة المناورات السياسية لسنوات، والعمل خارج سيطرة السلطة ودفعها إلى طاولة المفاوضات، لكن في المقابل، أبرزت الخلافات والأيديولوجيّات المُتنافسة والأجندات المُتضاربة نتيجة الخلفية المتنوّعة للأعضاء، والتي صعّبت إمكانية الوصول إلى استراتيجيّات مُشتركة مثل رفض الاتحاد مع منظّمات المجتمع المدني.

٢٧ كوثر درّة، مقابلة شخصية.
٢٨ رودولف عبود، مقابلة شخصية.
٢٩ رودولف عبود، مقابلة شخصية.

المراجع:

Bou Khater, L. (2018, July). Understanding Policy-making in Lebanon: An Application of the Multiple Streams Framework to the 2012 Wage Hike (Rep.). Retrieved January 15, 2019, from AUB's Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs website: http://website.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/docs/Understanding Policy-making in Lebanon.pdf

:Bou Khater, L. (2015, May 1). Public Sector Mobilization in Lebanon Structures and

Strategies of Success. Retrieved January 15, 2019, from http://legal-agenda.com/en/article.php?id=697&folder=articles&lang=en

Dakroub, H. (2014, June 11). UCC, Bou Saab agree to hold exams Friday. Retrieved January 15, 2019, from http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Jun-11/259675-ucc-bou-saab-agree-to-hold-exams-friday.ashx

LBC. (2014, June 19). Gharib says UCC to take escalatory measures. Retrieved January 15, 2019, from https://www.lbcgroup.tv/news/d/news-bulletin-reports/161762/report-gharib-says-ucc-to-take-escalatory-measures/en

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

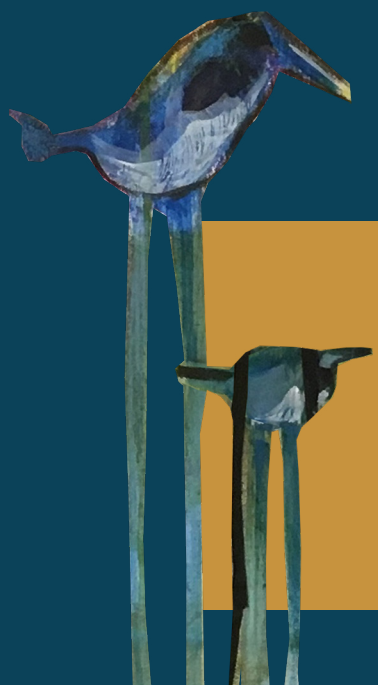

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub